مجتمع

اليمن: توزيع مساعدات على نازحي مأرب

قالت منظمة الهجرة الدولية، أمس الاثنين، إن نحو 1200 أسرة يمنية استقرت مؤخراً في مخيم «السميا» (شرق مأرب) هرباً من القتال، وإنها بدأت مؤخراً توزيع مواد الإغاثة الطارئة، ونقل المياه بالشاحنات، وبناء المراحيض، وخزانات المياه، خصوصاً مع اقتراب فصل الشتاء. ولم يكن في المخيم سوى 60 عائلة حتى مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني، لكن لطالما اعتُبرت مدينة مأرب بمثابة ملجأ للكثير من النازحين الذين فروا هرباً من المعارك، أو أملوا ببداية جديدة في مدينة ظلت مستقرة سنوات، ولكنهم أصبحوا الآن في مرمى النيران. (فرانس برس)

مفاوضات لإنشاء أداة دولية تعزز الاستجابة للأوبئة

اتفق أعضاء منظمة الصحة العالمية على إطلاق مفاوضات لإنشاء أداة دولية تساهم في الوقاية من الجائحة المقبلة، وينبغي لمسودة الاتفاق أن تحصل على المصادقة خلال الاجتماع الاستثنائي لجمعية الصحة العالمية الذي بدأ أمس الإثنين، ويستمر لثلاثة أيام. وتنص المسودة على إنشاء هيئة تفاوض لصياغة معاهدة أو اتفاق أو أداة لتعزيز الوقاية من الجوائح المستقبلية، والاستجابة لها، ومناقشة أفضل طريقة لتزويد منظمة الصحة العالمية بإطار قانوني يمكّنها من مواجهة الأزمات المستقبلية بشكل أفضل. (فرانس برس)

معرض تراثي فلسطيني

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

ارتدى الفلسطيني مهند أبو لحية الزي التراثي الذي كان الأجداد يرتدونه محاولاً أن يجسد تاريخهم في الأراضي المحتلة عام 1948، مقدماً خلال معرض تراثي أقامته وزارة السياحة والآثار، أمس الإثنين، في موقع تل أم عامر الأثري، وسط قطاع غزة، شرحاً للزوار حول الملابس التي كانت سائدة قبل أكثر من 100 عام في فلسطين. وضم المعرض الأدوات التي كان يستخدمها المزارعون الفلسطينيون قديماً، بالإضافة إلى سيوف وخناجر يعود بعضها إلى العهد الروماني والعهد الكنعاني، كما تخلله تقديم بعض الأهازيج التراثية الفلسطينية، ولوحات فنية قديمة، وأخرى حديثة تروي تفاصيل القضية الفلسطينية، والمراحل التاريخية لها. ويتزامن المعرض مع يوم التضامن الذي أقرته الأمم المتحدة للوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني، والذي يصادف 29 نوفمبر/تشرين الثاني من كلّ عام. ويشمل المعرض مجموعة من الأنشطة التي تجسد مختلف أنواع التراث الفلسطيني، مثل صناعة خبز الصاج، والنقش على أيدي الصغار، ونقش خريطة فلسطين التاريخية باستخدام الفسيفساء. يقول وكيل وزارة السياحة والآثار في غزة، إبراهيم جابر، لـ «العربي الجديد»، إنّ «القطع الأثرية المختلفة الموجودة في المعرض تعكس الوجود الفلسطيني الممتد على مدار قرون، وتدلل على مدى تنوع التراث والحضارة الفلسطينية في مختلف العصور».

(عبد الحكيم ابو رياش)

«صولات وجولات» للصوص سورية

عبد الله البشير

ارتفعت منذ عامين معدلات جرائم السرقة في مدينتي اللاذقية وجبلة غرب سورية، فلا محرمات توقف اللصوص القادرين على فعل أي شيء من خلع وكسر وتحطيم، والحصول على غنائم من كل نوع ومن أي مكان تمهيداً لبيعها بدخل يعتبر الأهم بالنسبة إليهم.

يصف الناشط الإعلامي حسام الجبلاوي لـ «العربي الجديد» الحال السائدة في اللاذقية وجبلة بالقول: «الخوف كبير والأمان شبه مفقود. إغلاق الناس أبواب المباني لا يمنع اللصوص من سرقة مضخات مياه وألواح الطاقة الشمسية التي تشكل المصدر الوحيد للسكان للتزود بنور الكهرباء التي باتوا يعتبرونها من مظاهر الرفاهية، وليس حاجة أساسية في حياتهم اليومية».

ويلفت إلى أن «غالبية اللصوص في مأمن من العقاب، باستثناء أولئك الذين يعملون بمفردهم تحت ضغط الجوع والفقر. والمشكلة الأساس التي يعاني منها سكان اللاذقية أن الشرطة لا تبذل جهوداً لاعتقال اللصوص المدعومين والمحسوبين غالباً على قادة سابقين في مليشيات الدفاع الوطني، أو ضباط أمن مقربين لهم، ما يسمح بالإفراج عنهم بعد وقت قصير من اعتقالهم. وهذا أمر شائع يسبب خوفاً كبيراً للناس». يضيف: «ينفذ عناصر من مليشيا الدفاع الوطني المزودين بأسلحة والذين يحظون بحماية قادة مليشيات عمليات السلب، وبينهم عناصر سابقون في جيش النظام باتوا بلا عمل بعد تسريحهم من الخدمة. وتستهدف غالبية الحوادث أشخاصاً يقودون سيارات خاصة يسلبون كل ما يملكون من مال وأجهزة هواتف خلوي، وأحياناً بضائع تكون في حوزتهم».

وفي 24 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، أعلن مصدر في وزارة الداخلية التابعة للنظام السوري أن مواطناً أبلغ شرطة منطقة الحفة باللاذقية أن شخصاً مجهولاً سرق أغراضاً من منزله. وأوضح المصدر أنه «بعد إجراء تحقيق اعتقل فرع الأمن الجنائي المدعو عدي ب. الذي اعترف بسرقة المنزل ومنازل أخرى في الحفة عبر التسلل إليها ليلاً مستغلاً وجود سكانها في الخارج، وبيع المقتنيات التي غنمها للمدعو جاسم أ. الذي أوقف أيضاً، واعترف بشراء المسروقات».

وفي العاصمة دمشق، اعتقلت قوات شرطة قسم الشاغور التابع للنظام السوري أفراد عائلة امتهنوا السرقة والنشل. وقالت في بيان إن «حسام ن. وزوجته رسمية ج. وبناتهما زينب وأميرة وشام ترددوا على كراج في منطقة السيدة زينب، حيث نشلوا مواطنين وسرقوا محتويات في سيارات. واعترف حسام خلال التحقيق بتشغيل زوجته وبناته في النشل لشراء مخدرات كونه متعاطيا ومدمنا. وكشف التدقيق في وضعه وجود بلاغات عدة تطالب بالبحث عنه وملاحقته بتهم النشل وتعاطي المخدرات وأخرى مختلفة».

ويتحدث يونس عمار، المقيم في منطقة جرمانا بريف دمشق لـ«العربي الجديد»، عن أن «السرقات شائعة من خلال استغلال اللصوص الفترات الطويلة لانقطاع الكهرباء، وتشمل إلى المنازل سرقة إطارات سيارات، علماً أن المنازل الأرضية هي الأكثر استهدافاً حالياً. واللصوص لا يوفرون أي شيء يستطيعون حمله، ويدخلون أي منزل يغيب عنه أصحابه». وتوسعت أخيراً دائرة السرقة لتشمل أملاكاً عامة في حمص، بينها أجهزة للاتصالات والإنترنت، ما عطّل الخدمات في أجزاء كبيرة من أحياء البياضة ودير بعلبة والزهراء والإنشاءات والمحطة وبابا عمرو ومنطقة طريق زيدل في مدينة حمص، وقرى البويضة وخربة الحمام وحاويك ومناطق أخرى في ريف حمص.

أيضاً، يقول النازح من ريف إدلب الجنوبي عامر أبو أحمد والذي يقيم في مخيم قرب مدينة الدانا شمال إدلب لـ«العربي الجديد» الذي سرقت دراجته النارية قبل أشهر: «يركز السارقون في منطقتنا على الدراجات النارية بالدرجة الأولى لسهولة مهمة الحصول عليها ونقلها، إذ يكفي أن يغيب أصحابها لدقائق قليلة، كي لا يجدوا دراجاتهم النارية لدى عودتهم إلى مكان ركنها. يقتنص اللصوص أدنى فرصة لارتكاب فعلتهم، من دون أن يهتموا بما قد يحدث». ويروي مصدر في مدينة القامشلي بمحافظة الحسكة شمال شرقي سورية الخاضعة لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) لـ«العربي الجديد» أن «حوادث السرقة تشمل مناطق محيطة بالمدينة أيضاً، ولا تقتصر على بيوت، إذ يقتحم اللصوص مزارع يسلبون معدات صناعية وزراعية منها. وقبل أيام، نهب لصوص محتويات مزرعة في قرية خالد غلو بينها مواد بناء جلبت لإنشاء مشروع دواجن. كما سرقوا ألواحاً كهربائية داخل مستودعات كسروا أبوابها الرئيسية».

تزايد مقلق للسرقات

توسعت جرائم السرقة في حمص لتشمل أملاكاً عامة، وأجهزة الاتصالات والإنترنت، مما يعطّل الخدمات الأساسية، كما شهدت حلب ارتفاعاً بنسبة 80 في المائة في عدد الجرائم خلال السنوات الثلاث الماضية، وبلغت نسبة سرقة المنازل 81 في المائة، وأظهر استطلاع للرأي أن 75 في المائة من السكان يخشون التعرض للسرقة.

الغلاف

على الرغم من عدم تسجيل اي وفيات مرتبطة بالمتحور الجديد «اوميكرون» حتى اليوم، الا ان ظهوره احدث هلعا حول العالم، فقررت بعض الدول إغلاق حدودها، وقررت دول اخرى تشديد القيود الاحترازية

المتحور أوميكرون
هذا ما نعرفه عنه حتى اليوم

حركة السفر العالمية اول المتأثرين بالمتحور اوميكرون (موهيد راسفان/فرانس برس)

لندن ـ **العربي الجديد**

يواصل متحور فيروس كورونا الجديد «أوميكرون» الظهور في العديد من دول العالم، مثيراً الخوف في نفوس ملايين البشر من إمكانية فرض قيود جديدة، أو عودة الدول إلى القيود التي فرضت سابقاً مع بدء انتشار الجائحة، والتي ما زال الاقتصاد العالمي يحاول التعافي من تداعياتها المستمرة منذ عامين. وقالت منظمة الصحة العالمية، أمس الإثنين، إن المتحور الجديد للغاية»، وقد يكون لزيادة عدد إصابات كوفيد-19 الجديدة «عواقب وخيمة» في بعض المناطق، وحثت الدول على الإسراع بتطعيم الفئات ذات الأولوية، و«التأكد من وضع خطط لتخفيف الأزمات» للحفاظ على الخدمات الصحية الأساسية، مشيرة إلى أن «أوميكرون به عدد لم يسبق له مثيل من التحورات، وبعضها يثير القلق».

فهم مستوى الخطورة

واكتشف «أوميكرون»، لأول مرة في جنوب أفريقيا، وتم رصده لاحقاً في دول عدة بينها أستراليا وبلجيكا وبوتسوانا وبريطانيا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وهونغ كونغ وإسرائيل وإيطاليا وهولندا والبرتغال. وتقول منظمة الصحة العالمية إن الأمر قد يستغرق ما بين «أيام إلى عدة أسابيع» لفهم مستوى خطورته، لكنها صنفته باعتباره «مثيرا للقلق»، وأكدت أن الحالات المتزايدة بصرف النظر عن التغير في شدتها، قد تشكل طلباً هائلاً على أنظمة الرعاية الصحية، وربما تؤدي إلى زيادة معدلات الإصابة بالأمراض، وزيادة الوفيات، كما سيكون التأثير على الفئات الضعيفة من السكان كبيراً، لا سيما في البلدان التي تنخفض فيها معدلات التطعيم». وفي حين أعلنت منظمة الصحة العالمية، يوم الأحد، أن اختبارات «بي سي آر» لا تزال فعالة لناحية الكشف عن المتحوّر الجديد، إلا إنها عادت لتشير إلى أنّ هناك دراسات جارية من أجل قياس مدى فعاليّة الأدوات الأخرى المستخدمة لتشخيص الإصابة.

لا وفيات

ولم يتم حتى الآن، تسجيل أية وفيات مرتبطة بـ«أوميكرون»، لكن منظمة الصحة العالمية قالت إن هناك حاجة لمزيد من الأبحاث للوصول إلى فهم أفضل لاحتمال تغلبه على اللقاحات، أو على المناعة المكتسبة بعد الإصابة، وأضافت أنه من المتوقع الحصول على المزيد من البيانات خلال الأسابيع المقبلة. وصدر أول بلاغ عن المتحور الجديد يوم 24 نوفمبر/ تشرين الثاني، من جنوب أفريقيا التي ارتفعت فيها الإصابات بشكل كبير، وانتشر المتحور منذ ذلك الحين، وتسبب في فرض العديد من الدول قيوداً على حركة السفر في محاولة لعزل نفسها. وأكدت منظمة الصحة العالمية في أحدث توجيهاتها، أنه يتعين على الدول استخدام «نهج يستند إلى المخاطر لتعديل إجراءات السفر الدولية في الوقت المناسب»، مطالبة الدول بـ«الإبقاء على الحدود مفتوحة»، وأضافت أنه «من المتوقع إصابة الأشخاص المطعمين بلقاحات كورونا بالمتحور الجديد، وإن كان بنسبة محدودة».

أكثر قابلية للانتقال

من جهته، رجح الخبير البارز في مجال الأمراض المعدية في جنوب أفريقيا سالم عبد الكريم، أمس الإثنين، أن لقاحات كوفيد-19 الحالية ستكون فعالة في الحماية من الأعراض الشديدة للمتحور «أوميكرون»، أو الحاجة إلى دخول المستشفى من جراء الإصابة بها، وقال عبد الكريم، الذي كان المستشار الرئيسي للحكومة خلال جهود الاستجابة الأولى للجائحة، إنه «من السابق لأوانه القول ما إذا كان «أوميكرون» يتسبب في ظهور أعراض مرضية أكثر حدة من السلالات السابقة، ومع ذلك، يبدو أن هذا المتحور أكثر قابلية للانتقال، وأكثر قدرة على إصابة الأشخاص المحصنين، سواء الحاصلين على التطعيم، أو المتعافين من عدوى سابقة».

خطة عالمية

وتبذل منظمة الصحة العالمية جهوداً للتوصل إلى اتفاق دولي لمحاربة الأوبئة، وانضم المدير العام للمنظمة، تيدروس أدهانوم غيبريسوس، الإثنين، إلى المستشارة الألمانية انغيلا ميركل، ورئيس تشيلي، سباستيان بنييرا، في جلسة افتراضية ضمت الدول الأعضاء في مجلس الصحة العالمي، لمناقشة وضع خطة عمل عالمية تستهدف منع الأوبئة المستقبلية، والاستعداد للاستجابة لها في حال حدوثها.

واعتبر غيبريسوس أن ظهور «أوميكرون» يوضح خطورة الوضع العالمي وهشاشته، مطالباً باتفاق «ملزم قانونياً» حول الأوبئة لأن النظام الحالي لا يعطي حافزاً للدول للتنبيه ضد التهديدات التي ستصطها حتماً، مؤكداً أنه كان ينبغي مدح كل من جنوب أفريقيا وبوتسوانا، حيث اكتشف المتحور الجديد، بدلاً من تعريضها للعقاب، في إشارة إلى قيود السفر التي أعلنتها كثير من الدول من وإلى دول جنوب قارة أفريقيا. ورغم هذا، فإن مشروع القرار المعروض على مجلس الصحة العالمي لا يدعو إلى العمل من أجل التوصل إلى «معاهدة تخص الأوبئة»، أو «وسيلة ملزمة قانونا» مثلما يريد البعض من أجل تحفيز ردة فعل دولية في حالة حدوث جائحة أخرى. وسعت عدة دول، من بينها دول أوروبية، لوضع تسمية قبل الشروع في العمل على معاهدة، لكن الولايات المتحدة ودول أخرى ردت بأن جوهر أي اتفاق يجب أن يعد أولا قبل إطلاق أي تسمية.

تعويل يعتمد عليه

ودعت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل إلى «تعويل يعتمد عليه» لمنظمة الصحة العالمية، وزيادة المساهمات من الدول الأعضاء، وقالت في رسالة مصورة إن «الأثر الكارثي لجائحة كوفيد-19 بالنسبة للصحة والاقتصاد يجب أن يكون درساً. الفيروسات لا تعرف حدوداً وطنية، ولهذا يجب أن نفرض إجراءات لتحسين الوقاية والاكتشاف المبكر، والاستجابة بأسلوب ملزم دولياً». ونشر سيمون مانلي، سفير بريطانيا في جنيف، نسخة من مسودة نصية اتفق عليها بالإجماع كما تنص قواعد الصحة العالمية في مثل هذه القضايا، وقال إن «متحور أوميكرون يظهر مجدداً سبب احتياجنا لتفاهم مشترك حول كيفية استعدادنا واستجابتنا للجائحات، وبالتالي علينا أن نلعب جميعاً وفقا للقواعد نفسها».

إجراءات الدول

وقالت اليابان، أمس الإثنين، إنها ستغلق حدودها أمام الأجانب اعتباراً من منتصف ليل الثلاثاء، كإجراء احترازي، كما أن اليابانيين العائدين من دول محددة سيضطرون لدخول حجر صحي في منشآت مخصصة، وذلك على الرغم من أن البلاد لم ترصد حتى الآن أي إصابات بـ«أوميكرون». وأكدت أستراليا أنها ستراجع خططها لإعادة فتح حدودها أمام المهاجرين والطلاب اعتباراً من بداية ديسمبر/ كانون الأول، وذلك بعد تسجيل أولى الإصابات بـ«أوميكرون»، وقال رئيس الوزراء، سكوت موريسون، إنه «من السابق لأوانه بعض الشيء» إعادة فرض حجر صحي على المسافرين الأجانب لمدة أسبوعين، و«سنتخذ قرارات هادئة ومعقولة». ورصدت البرتغال 13 إصابة بين لاعبين وأعضاء من فريق «بليننسيش» لكرة القدم في لشبونة، بعد عودة أحد اللاعبين مؤخراً من جنوب أفريقيا. وذكرت الحكومة السويسرية أنها رصدت أول إصابة محتملة بالمتحور «أوميكرون» لشخص عاد من جنوب أفريقيا قبل نحو أسبوع، وقررت تشديد القيود على الدخول للمحيلولة دون انتشاره، وشمل ذلك إلزام المسافرين من 19 دولة بتقديم اختبار سالب لدى استقلالهم الطائرة، على أن يدخلوا الحجر الصحي عشرة أيام بعد وصولهم. وفي النمسا، ذكرت مصادر صحية أنه تم رصد أول إصابة بالمتحور الجديد، واعلنت اسكتلندا عن رصد ست إصابات به، مضيفة أن مسؤولي الصحة العامة يعملون للوقوف على ملابسات هذه الإصابات.

وحظرت الحكومة المغربية، أمس الأول الأحد، جميع رحلات الركاب الدولية الوافدة لمدة أسبوعين، اعتبارا من 29 نوفمبر/ تشرين الثاني.

وقالت وزارة الصحة في سنغافورة، إنها أرجأت فتح حدودها أمام المسافرين المطعمين القادمين من دول في الشرق الأوسط، مثل قطر والسعودية والإمارات، نظرا لدورها «كنقاط نقل» للدول المتضررة بالمتحور الجديد. ودعا العديد من الساسة الألمان البارزين إلى فرض قيود أكثر صرامة لاحتواء الإصابة بفيروس كورونا بعد وصول معدل الإصابة إلى مستوى قياسي جديد، وتزايد المخاوف بشأن المتحور «أوميكرون» الذي اكتشفت إصابتين به في ولاية بافاريا الجنوبية، كما قال مسؤول في ولاية هيس الغربية إنه تم تأكيد حالة مشتبه بها لراكب قادم من جنوب أفريقيا.

وقال وكلاء سفر، الإثنين، إن بعض الراغبين في السفر يفكرون في إلغاء خططهم، أو إرجائها، في ضوء القيود الجديدة التي نجمت عن رصد «أوميكرون»، بما يهدد التعافي الهش لصناعة السياحة العالمية. وتمثل دول جنوب القارة الأفريقية، التي اكتُشف فيها «أوميكرون»، نسبة ضئيلة من حركة السفر الدولي على مستوى العالم، لكن بضع دول اعلنت إغلاق حدودها أمام جميع المسافرين الأجانب، كما شددت دول منها بريطانيا وأستراليا القيود على الوافدين بسبب المتحور الجديد.

12
عدد الدول غير الافريقية التي رصدت «أوميكرون»، ومن بينها استراليا وبريطانيا وكندا والمانيا.

> اكتشف «أوميكرون» لأول مرة بجنوب أفريقيا ورُصد لاحقاً بدول عدة
>
> المتحور الجديد أكثر قابلية للانتقال وأكثر قدرة على إصابة المحصنين

الدول الغنية تدفع ثمن احتكار لقاحات كورونا

في ظل احتكار الدول الغنية للقاحات المضادة لكوفيد-19 على حساب الدول الفقيرة، يحذّر خبراء من انتشار متحورات جديدة، على غرار «أوميكرون»

ناصر السهلي

يُؤثّر الانتشار الكبير لمتحوّر «أوميكرون» لفيروس كورونا الجديد، الذي رُصد لأول مرة في جنوب أفريقيا، على معظم البلدان، ويُكرّس غياب العدالة بين الدول المتقدمة والنامية. وتتصرّف الدول الغنية بأنانية، من خلال تركيز اللقاحات المضادة لكورونا في مجتمعاتها، ما دفع الخبراء إلى التحذير من خطورة الأمر، وذلك ربيع العام الحالي، باعتبار أنّ ترك الدول النامية من دون لقاحات لن يؤدي إلى الحد من الوباء.

ويبدو أنّ دول الشمال الأوروبي أكثر راحة بالمقارنة مع دول جنوب القارة، في ظل ارتفاع نسبة التلقيح لديها، وتأمين حصول نسبة كبيرة من مواطنيها على جرعتي اللقاحات خلال الأشهر القليلة المقبلة. تشهد إيطاليا احتجاجات بسبب تشدّد السلطات وفرضها إجراءات جديدة لمكافحة كورونا لتعويض بطء عمليات التلقيح. على عكس الواقع في الدنمارك، حيث تجاوزت نسبة الحاصلين فيها على الجرعة التعزيزية (الثالثة) عشرة في المائة. أما في إيطاليا والنمسا، فقد تلقى 60 في المائة الجرعة الأولى من اللقاحات، في وقت تشهد دول العالم الثالث نقصاً كبيراً.

وكشفت الوكالة الوطنية للصحة في كوبنهاغن عن إصابتين بـ«أوميكرون» (مع توقع ارتفاع الأرقام). وعلى الرغم من أنّ المواطنين شعروا بالراحة خلال فترة الصيف، في ظل السيطرة على الوباء إلى درجة لم يعودوا فيها مجبرين على وضع الكمامات، والعودة إلى مشاهدة مباريات كرة القدم في دوري أبطال أوروبا داخل وخارج البلاد، والإقبال على الحانات، ها هي البلاد تعود إلى فرض وضع الكمامات، إلا لا يمكن مواجهة الفيروس من دون تحصين عادل للشعوب، وتوزيع اللقاحات على الدول الغنية والفقيرة في آن. الكشف عن مصابين جدد بمتحور «أوميكرون» حول العالم، والذي يثير قلق منظمة الصحة العالمية، دفع الأمين العام لمنظمة «أوكسفام»، كريستيان وايز، إلى التحدث عن غياب المساواة في توزيع اللقاحات، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطفرات وبالتالي المتحورات. ونقلت عنه الصحافة الدنماركية قوله «ليس من العدل ألا يحصل الفقراء على اللقاحات. كما أن ذلك ليس تصرفاً ذكياً من قبل الدول الثرية للتوصل إلى حلول مستدامة، وهو ما تظهره الطفرة الأخيرة لكوفيد-19، ما يؤكد أنّ المخاطر كبيرة مع احتمال ظهور طفرات جديدة». وحاولت «أوكسفام» لوقت طويل، الضغط من أجل زيادة توزيع اللقاحات على دول الجنوب الأقل حظاً، وكسر قواعد احتكار إنتاج اللقاحات، وتأمين إنتاجها في الدول التي لم يحصل غالبية سكانها على اللقاحات.

الرئيس الأميركي جو بايدن، وبحسب تقارير تحدثت عن النتائج الوخيمة لاحتكار اللقاحات في الدول الثرية، قال إنّ بلاده مستعدة لتعليق براءات الاختراع الخاصة باللقاحات لتمكين الدول الفقيرة من إنتاجها محلياً، في الوقت الذي تتردد دول الاتحاد الأوروبي في تبني سياسة كسر الاحتكار، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام مواطني الدول النامية للحصول على اللقاحات والحدّ من ظهور متحورات جديدة، والعودة إلى نقطة الصفر لصالح الشركات العملاقة المنتجة للأدوية واللقاحات. كما أنّ هذا الأمر يعزز موقف أولئك الذي يتبنون نظرية المؤامرة، ويعتبرون أنّ كورونا «اختراع يساهم في زيادة أرباح الأثرياء والشركات على حساب أرواح البشر».

وتشهد القارة الأفريقية بطئاً في عمليات التلقيح، إذ لم تتجاوز النسبة واحداً في المائة، بحسب منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ما يعيد التذكير بأنّ دولاً كثيرة في الشمال تبقي ملايين اللقاحات في مخازنها كجزء من سياسات طوارئ وطنية، على غرار الدنمارك.

إلى ذلك، يقول أستاذ علم الأحياء الدقيقة السريرية في جامعة «جنوب الدنمارك»، هانس يورن كولموس، إنّ الناس يواجهون سياسات خطيرة، مشدداً في تصريحات للصحافة المحلية في كوبنهاغن على أنّه «من وجهة نظر طبية، أرسلوا اللقاحات إلى الفقراء الذين لا يستطيعون تحمّل تكاليفها. الدول الفقيرة تحاول ما استطاعت، إلا أنّ الأنانية تقود العالم. علماً أنّ الفيروس يصيب حتى أولئك الذين تلقوا جرعتي اللقاح»، في إشارة إلى تسجيل العدوى بين من تلقوا جرعتين بعد مرور 6 أشهر، وخطورة وسرعة تفشي «أوميكرون». ويرى خبير في منظمة الصحة العالمية الأنانية المتبعة، إلى تحويل كوفيد-19، مع تحوراته المتكررة، إلى «جائحة مستدامة، ما يفرض تطوير اللقاحات من عام إلى آخر». ويؤكد أن أوميكرون هو «نتيجة مباشرة لعدم المساواة في الحصول على اللقاحات حول العالم»، مشدداً في الوقت نفسه على ضرورة «تبني العالم رؤية موحدة تضمن وصول اللقاحات إلى الجزء الأفقر من العالم».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

ترتفع نسبة احتكار اللقاحات في الدنمارك (والاخوير ستاينر غيبنستوف/ فرانس برس)

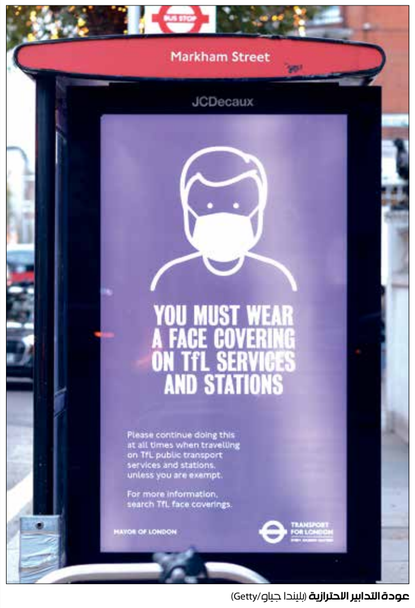

عودة التدابير الاحترازية (لينداي حياو/Getty)

سياحة الجزائر تخوض تجربة «الإيواء لدى الساكن»

تضم الجزائر مناطق شعبية قد تشكل نقاط جذب سياحية للابناء الداخل والقادمين من الخارج. لكن هذا الامر يصطدم بعراقيل افتقاد المرافق، وهو ما تحاول السلطات تعويضه من خلال تجربة «الإيواء لدى الساكن»

بيت ريفي بالقرب من مليانة الجزائرية (Getty)

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

تضع السلطات الجزائرية منذ سنوات القطاع السياحي ضمن أولويات خطط الإنعاش الاقتصادي للبلاد، وتحرير الاقتصاد من التبعية للنفط، ومعالجة مشاكل القطاع السياحي في المناطق الداخلية والمدن الأثرية والصحراء. وأطلقت أخيراً تجربة نموذجية للسياحة الشعبية باسم «الإيواء لدى الساكن»، والتي تسمح بتجهيز مالكي البيوت في المناطق السياحية شققهم السكنية وتأجيرها وفق شروط محددة، بهدف تشجيع السياحة الشعبية وتعزيز استكشاف التراث الثقافي للمناطق، خصوصاً تلك التي لا تضم منشآت فندقية. وتواكب التجربة النمط العالمي الخاص بالإقامات السياحية المطبقة في دول عدة.

واختارت وزارة السياحة مدينة منعة في قلب منطقة الأوراس بولاية باتنة، التي تبعد 620 كيلومتراً من العاصمة الجزائر شرقاً وتضم ثروة سياحية وتاريخية كبيرة ومقوّمات تجعلها وجهة للزوار، نموذجاً أولاً لتجربة «الإيواء لدى الساكن». وشجعت السكان على تجهيز منازلهم لاستقبال السياح موسمياً أو على مدار السنة.

وتتميز منعة، التي يطلق عليها باللهجة الشاوية الأمازيغية اسم «تْبقليعت نْمنعة»، بأحيائها التاريخية، أهمها الدشرة أو القرية القديمة التي تحتوي بيوتاً مبنية من طوب، وأيضاً بمعالمها التاريخية مثل دار الشيخ وزاوية سيدي بلعباس التي بنيت عام 1660، وقرى أمدوكال وثاقوست والرحاوات، لكنها تفتقر إلى مرافق لاستقبال السياح، ما يمنعهم من البقاء فيها أكثر من يوم.

ويتوقع أن توفر هذه التجربة السياحية الشعبية مصادر دخل وعائدات مالية لأصحاب المنازل وورش الصناعات التقليدية والحرف التي ستستفيد من وسيلة جديدة لتسويق منتجاتها، وتعزز أعمال المطاعم التي تقدم مأكولات شعبية. كما ستعيد إنعاش المجتمع وتسويق المنتجات الثقافية والحرفية. لكنه يستدرك بأن «الوضع الاجتماعي لسكان كُثر لا يسمح بخوضهم التجربة، لأنهم لا يستطيعون تمويل إجراءات تجهيز بيوتهم لاستضافة السياح وتأمين متطلبات إقامتهم فيها للتمتع بالجمال الطبيعي للمنطقة، خصوصاً في وادي تاسريفت، الذي تأخرت السلطة كثيراً في تقدير قيمته السياحية».

> شجعت وزارة السياحة السكان على تجهيز منازلهم لاستقبال السياح
>
> يتوقع أن توفر التجربة السياحية الشعبية مصادر دخل لأصحاب المنازل

وتشرح الأستاذة المتخصصة في علوم التراث والسياحة في جامعة باتنة وريدة بخلف، لـ«العربي الجديد»، أن «اختيار منطقة منعة نموذجاً لتجربة الإيواء لدى الساكن يرتبط بواقع كونها مركزاً سياحياً ذا قيمة كبيرة، فتاريخها يعود إلى أكثر من عشرة قرون، وموقعها استراتيجي في إطلالته على البساتين. كما تتميز عن باقي مناطق الجزائر بنمط معماري يلحظ استخدام حجارة حمراء ومواد طبيعية في البناء، وبتنظيمها احتفالات سنوية تحيي بعضها أعياداً تراثية خاصة، بينها رأس السنة الأمازيغية (عيد النابر) المؤرخ في 13 يناير/ كانون الثاني، وعيد الربيع في مارس/ آذار، ما يجعلها وجهة سياحية قادرة على استقطاب الزوار من كل مكان. وفي كل الأحوال، تحتاج المنطقة إلى مراكز لإيواء السياح تحافظ على خصوصيتها». بالطبع، تستهدف التجربة السياح في الجزائر تحريك الركود السياحي وتدارك النقص في مرافق الإيواء، وتلبية احتياجات ارتفاع الطلب عليها خلال فترات العطل وفي نهاية الأسبوع، إذ تتعذر غالباً زيارة العائلات المناطق السياحية، خصوصاً المدن الأثرية، أو الإقامة فيها.

وتتحدث نصيرة آيت حمي التي تهتم بتاريخ المدن، لـ«العربي الجديد»، عن صعوبة الانتقال إلى المناطق الأثرية المشهورة بمعالمها التاريخية، بسبب بُعدها عن المدن وعدم وجود مراكز لإيواء فيها، وتقول: «رغبت مرات في زيارة قرى كثيرة كي أتمتع بجمالها الذي أشاهد صوره ولقطاته على مواقع التواصل الاجتماعي، أو تلك التي تتضمن زوايا ومساجد ومواقع احتضنت أحداثاً تاريخية، لكنني أتردد دائماً في زيارتها بسبب نقص المرافق، وصعوبة الاستمتاع بإجازة نهاية الأسبوع أو العطل المدرسية».

ويرى الخبير في التراث المهندس عبد الله فرحي الذي ينشط في جمعية للحفاظ على المدن الأثرية في منطقة تبسة (شرق)، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن تشجيع السلطات مواطني المناطق السياحية والأثرية على تحويل مساكنهم إلى مراكز لإيواء السياح واستقبالهم «تجربة جيدة قد تعمم على كل المناطق السياحية في البلاد، وتحفز مختلف الوكالات والجمعيات والنوادي المحلية التي تهتم بالسياحة والتراث على تسويق منتجات لإنعاش القطاع».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني